((ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال ....

أسبابهما ومخاطرهما ودورهما في تمويل الإرهاب في العراق وسبل المعالجة))

Phenomena of corruption and money laundering and causes and risks and their role in the financing of terrorism in Iraq and finding ways of treatment

أ . د. بلاسم جميل خلف

جامعة بغداد

كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يعاني عراق اليوم من الثالوث الجرمي المتمثل بظواهر الفساد المالي والاداري ،غسيل الاموال والارهاب والتي تتشابك بعلاقات عضوية وكل واحدة تغذي الاخرى ، وقد اتسمت بالنمو السريع مخلفة اثار سلبية خطيرة جدا اجتماعية واقتصادية وسياسية ، حتى اضحى هذا الثالوث يشكل خ طرا كبيرا يهدد حاضر العراق ومستقبله ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فضعف الاستثمار المباشر وتزايد حدة الفقر والبطالة والتضخم وتهريب العملات الصعبة والنفط وتوقف التنمية الاقتصادية واخفاق عملية اعادة الاعمار والاختلالات الهيكلية وارتفاع معدلات الجريمة وتخريب النسيج الاجتماعي وغير ذلك من الظواهر التي خلفها الثالوث الجرمي ، مقابل ضعف القوانين والتشريعات ، وضعف السياسات المالية والنقدية والتجارية ، فضلا عن غياب الروى الكفيلة بمعالجة هذا الثالوث الجرمي والحد منه . لذلك جاء هذا البحث لتسليط الاضواء على العلاقة التشابكية بين عناصر الثالوث الجرمي،واسباب النمو السريع لهذه الظواهرفي العراق، وكشف مخاطرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الستراتيجية المقترحة لمواجهة هذه الظواهر.

Abstract

Iraq is Suffering nowadays from the criminal triad represented by the fiscal and administrative corruption, money laundering and terrorism, which are intertwined in a very related relations, as each of them support the other . Since the over growth has been one of its characteristics leaving behind a very dangerous negative effects whether it was social , economic or even political impacts . As a result , this trial is now represents a high risk that threatens the present and the future of Iraq . On the political , economic and social level , it is well to mention that the poor direct investment , the increasing rates of poverty , unemployment , inflation as well as the smuggling of goreign currency and oil , the stoppage of economic development and also the failure of the reconstruction process , structural imbalances with high crime rates ending with the destruction of social fabric and many other phenomena which were brought on by the criminal triad against the weakness of laws and legislation , in addition of the weakness of fiscal , monetary and commercial policies . moreouer , the absence of the logical visions of people whom are in cgarge in handling and solving this criminal triad at some extent . Therefore this research come to highlight the intertwined this relation among the elements of the criminal triad as well as the reasons of overgrowth to such phenomena in Iraq and exposing its political , economic and social risks and not forgetting the proposed strategy in facing these phenomena .

المقـدمـــــة :

تعد ظاهرة غسيل الاموال افة العصر .. وام الجرائم ، وهي جريمه منظمه لها اساليبها ومناهجها وتعد من اخطر الجرائم الماليه بسبب انعكاساتها المباشره على الجوانب الفكرية والاقتصاديه والسياسيه والاخلاقيه على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات ،وهي واحدة من ابرز المشكلات الاقتصاديه تعقيداً لانها تسهم في تعظيم حالـة اختلال التوازن والاستقرار واللذان يعدان الركيزه الاساسية لتحقيق مجتمـع الرفاهيه والتنمية والتطور . والعراق لم يألف هذه الظاهرة من قبل وان كانت موجوده فهي حالات ولم تـصل الى ظاهره تستحق البحث . ولكن بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ اصبحت ظاهره بسبب غياب الحكومة وتعطيل مؤسساتها المالي ة والقانونية والخدمية للسنوات الاولى من الاحتلال واتساع ظاهرة الفساد الاداري والمالي من جهة ،وتدويرالاقتصاد العالمي ونمو اسواق المال الدولية من جهة اخرى. ولاهمية هاتين الظاهرتين وما ينتج عنهما من اثار سلبية اقتصادية وسياســـية واجتماعية واختلالات قيمية في المجتمع العراقي ودورها في تمويل الارهاب ،وتدفع باتجاه تنمية الفساد الاداري والمالي الذي يعمل على تعميق

ظاهرة غسيل الاموال ،فضلا عن كونه البيئة الحاضنة لغسي ل الاموال ،مما يلزم القضاء اولاً على ظاهرة الفساد الاداري والمالي وبالتالي سيكون من السهل جدا القضاء على جريمتي غسيل الاموال والارهاب ،من هنا جاءت اهمية هذا البحث.

وتتلخص مشكلة البحث : بان هـ ذه الظواهر الثلاث قد نمت سريعا في العراق وخلفت اثاراً سلبية في ا لمجتمع والاقتصاد واصبح العراق يحتل الموقع الرابع بين اكثر البلدان فسادا ، فضلا عن كونه بيئة حاضنة لغسيل الاموال . لقد ادت هذه الظواهر الثلاث الى تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية وتخريب النسيج الاخلاقي واختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر وانتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الاداري والرشوة وازدياد معدلات الجريمة ، فضلا عن استنزاف الاموال الصعبة التي يحصلون عليها من المزاد العلني للبنك المركزي العراقي وتحويلها الى الخارج التي هي اشبه ما تكون بمثابة التهريب الرسمي للعملات الصعبة . وذلك بسبب القصور في الالية التي تعتمد ، تحت ذريعة تمويل استيرادات النشاط الخاص ،فضلا عن استغلال سعر الصرف المنخفض للدولار امام الدينار العراقي في تحويل مليارات الدنانير الى مايعادلها من الدولارات ومن ثم تحويلها الى الخارج.

هـــدف البحـــث: يهدف البحث الى تحقيق الاتي :-

١ - تشخيص اسباب النمو السريع لظاهرة غسيل الاموال عالميا .
٢ - اسباب نمو ظاهرة غسيل الاموال في العراق ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية .
٣ - العلاقة العضوية بين جرائم الفسا د وغسيل الاموال والارهاب .
٤ - ماهي المقترحات العلمية و العملية للقضاء على هذه الجرائم الثلاث.

ولتحقيق اهداف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:-

المحور الاول : ظاهرة غسيل الاموال .. تطورها واثارها .

المحور الثاني : الفساد الاداري والمالي في العراق .

المحور الثالث : العلاقة بين جرائم الفساد وغسيل الاموال والارهاب .

المحور الرابع: جريمة غسيل الاموال في العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

((المحـــور الأول: ظاهـــــرة غسيـل الأمـــوال .. تطـــورها وأثارهـــا))

أولا:- تطور ظاهرة غسيل الاموال خلال الالفية الثالثة : قبل التطرق الى الالية التي تتم من خلالها عملية غسيل الاموال غير الشرعية او الاموال القذرة لابد لنا من معرفة حجم هذ هالافة الخطيرة ووعائها واهم الدول التي تحصل فيها هذه الجريمة. لقد اتسعت ظاهرة غسيل الاموال عالميا نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من حيث الاساليب المعتمدة والمصادر وطبيعة الاعمال الاجرامية وعوائدها المالية .ونتج عن هذه الاعمال والانشطه الاجرامية غير القانونية اموال طائله تقدر بمئات الهليارات من الدولارات سنويا ، حيث اشارت مجموعة حملة العمل المالي الدوليـة (financial Action Task Force (FATF – وهي منظم ة عالـمية متخصصة في مجال مكافحة غسيل الاموال – ان ما يتم غسله من الاموال المحصله من مختلف انواع الانشطة والاعمال غير القانونية حول العـالم (استنادا الى تق د يرات صندوق النقد الدولي انها بين ٢ % – ٥ % مـن اجمالي الدخل القومي العالمي)أي يتراوح بصورة تقريبية ' بيـن (٥٩٠ –١٥٠٠مليار دولار) سنويا من واقع ا حصائيات عـام ١٩٩٦، حيث يمثل هذا الرقم اجمالي المـيزانيات السنوية لنحو ٣٠ او ٤٠ دوله صغيره تقريبا ويكفي لسداد اكثر من نصـف ديون دول العـالم الثالث (١) . في حين تقدر هـيئة الامـم المتحده حجم الامـوال المغسولة سـنويا (٨٠٠ – ١٧٥٠مليار دولار) حيث يعادل هذا المبلغ ضعف الانتاج النفطي العالمي السنوي تقريبا ، كما تقدر الهيئه نفسها ان ما يتم غســله من الاموال المكتسبة من التجاره غير المشروعة للمخدرات فقط يبلغ نحو ١٢٠ مـليار دولار سنويا.

وتشـير المعلومات المتوفرة ان عمليات غسيل الاموال في روسيا وحدها تتراوح ما بيـن ٢٥% – ٥٠ % من الناتج المحلي الاجمالي لروسيا وحـوالي ٣٢ %لبريطانيا ، كما تعد كلا من سويسرا و الولايات المتحدة الامريكيه والمكسيك ملاذا كبيرا لغسـيل الاموال (٢) .

جدول (١) يوضح معدل حجم الاموال المغسولة سنويا في بلدان مختارة وعبر القطاع المصرفي للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٤

اسم الدولة	المبلغ مليار دولار
سويسرا	٣٤٥
منطقة الكاريبي	٣٤٢

لوكسنبورج	**٣٢٧**
امريكا	**٣٠٠**
جزر البهاما	**١٥٥**
المجموع	**١٤٦٩**

المصدر:- زهير سعيد الربيعي ، غسيل الاموال ،الامارات العربية المتحدة مكتبة الفلاح ، السنة٢٠٠٥ .

هذا وقد اشارت ندوة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والتي عقدت بالقاهرة في ٣٠/ ١٠ / ٢٠٠٠ الى ان حجم الاموال التي يتم غسلها سنويا على مستوى العالم يعادل ٢٥ % من اجمالي التعاملات في اسواق المال العالمية ، التي يجد فيها غاسلوا الاموال فرصهم باعادة تدوير الاموال دون الاهتمام بالتوظيف وهذا يؤدي الى اختلال الاسواق المالية . هذا وتشير الدراسات الى ان ٧٠ % من حجم الاموال المغسولة ياتي من تجارة المخدرات والباقي من انشطة اخرى مثل تجارة السلاح والزئبق الابيض وتزييف العملات . وتعد نيويورك اكبر مركز عالمي لغسيل الاموال الا ان لندن تعتبر منافسا قويا لها .وترجع زيادة الاقبال على لندن الى عدم تعقد النظام فيها وزيادة قدرته على اجراء التعاملات الضخمة المرتبطة بغسي ل الاموال . وقد اشارت تقديرات الامم المتحدة الى ان حجم الاموال القذرة التي تتعرض لعملية الغسل في العالم اصبح من الضخامة بحيث يتجاوز حجم التجارة الدولية للبترول وياتي في المرتبه الثانيه لحجم التجاره الدوليه للاسلحه. وتعد جرائم غسيل الاموال (Money Laundering) اخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، انها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والاعمال ، وهي ايضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الانشطة الجرمية ومكافحة انماطها المستجدة،وغسل الاموال ، جريمة ذوي الياقات البيضاء ، تماما كغيرها من الجرائم الاقتصادية التي ترتكب من محترفي الاجرام الذين لاتتوائم سماتهم مع السمات الجرمية التي حددتها نظريات علم الاجرام والعقاب التقليدية ،وغسيل الاموال ايضا ، جريمة لاحقة لانشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة (٣). فكان لزاما اسباغ المشروعية على العائدات الجرمية او مايعرف بالاموال القذرة، ليتاح استخدامها بيسر وسهولة ، ولهذا تعد جريمة غسيل الاموال مخرجا لمازق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر اموالا باهظة،كتجارة الم خدرات وتهريب الاسلحة والرقيق وانشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس وغيرها وتجدر الاشارة هنا ان الوعي العام بخصوص جرائم غسيل الاموال ارتبط بجرائم المخدرات بل ان جهود المكافحة الدولية لغسيل الاموال جاءت ضمن جهود

مكافحة المخدرات ولهذا نجد ان موضع النص دوليا على قواعد واحكام غسيل الاموال جاء ضمن اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات،ومبرر ذلك ان انشطة المخدرات هي التي اوجدت الوعاءالاكبر للاموال القذرة بفعل متحصلات عوائدها العالية ،غير ان هذه الحقيقة أخذت في التغيير،اذ تشير الدراسات التحليلية الى ان انشطة الفساد المالي والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المتنفذين والمتحكمين بمصائر الشعوب ادت الى خلق ثروات باهظة غير مشروعة تحتاج لتكون محلا لغسيل الاموال كي يتمكن اصحابها من التنعم بها وكذلك، اظهر التطور الحديث لجرائم التقنية العالية (جرائم الكمبيوتر والانترنت) ان عائدات هذه الجرائم من الضخامة بمكان تتطلب انشطة غسيل الاموال خاصة ان مقترفيها في الغالب ليس لديهم منافذ الانفاق الموجودة لدى عصابات المخدرات، وذات القول يرد بخصوص انشطة الارهاب وتجارة الاسلحة وتجارة الرقيق والقمار خاصة مع شيوع استخدام الانترنت التي سهلت ادارة شبكات عالمية للانشطة الاباحية وانشطة القمار غير الشرعية . بالرغم من ان اشكال وانماط ووسائل غسيل الاموال متغيرة وعديدة،وثمة اتجاه عريض لتحويل الاموال القذرة الى اصول مالية (مواد ثمينة) ،وموجودات عقارية او نحو ذلك، فان البيئة المصرفية تظل الموضع الاكثر استهدافلانجاز انشطة غسيل الاموال من خلالها، واذا كانت البنوك مخزن المال، فانه من الطبيعي ان توجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات م صرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية (٤) . ولهذا تعد البنوك المستهدف الرئيسي في عمليات غسيل الاموال ، ويرجع ذلك الى دورالبنوك المتعاظم في تقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديدا عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والشيكات السي احية (الاجنبية) للحوالات المالية خاصة بالوسائل الالكترونية وبطاقات الائتمان والوفاء وعمليات المقاصة وادارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والاسهم وغيرها ، وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول الى انماط اكثر سهولة من حيث الاداء واقل رقابة من حيث الية التنفيذ خاصة في ميدان البنوك الالكترونية او بنوك الويب على شبكة الانترنيت،ومثل هذه العمليات بشكليها التقليدي والالكتروني خير وسيلة لتستغل في اخفاء المصدر غير المشروع للمال(٥) . ومن جهة اخرى ، فان البنوك ذاتها، تعد راس الحربة في مكافحة انشطة غسيل الاموال، لحماية نفسها اولا من المخاطر المالية والمسؤوليات القانونية المترتبة على خوضها اومشاركتها في هكذا انشطة، وللمشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة جرائم غسيل الاموال.

ثانيا :- العوامل المساعدة لاتساع هذه الظاهرة :هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في نمو هذه الظاهرة واتساعها وبالامكان تصنيف تلك العوامل الى ما ياتي :-

١- عوامل البيئة الداخلية :يمكن القول ان العوامل التي ادت الى ولادة ظاهرة غسيل الاموال هي البيئة الداخلية التي تتسم بالاختلالات ال هيكلية التي تصيب الاقتصاد القومي وضعف السياسات الاقتصادية ،والفوضى المصاحبة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٢- عوامل البيئة الخارجية : ان سياسات الانفتاح واستمرار الاختلالات الهيكلية والعلاقات المفتوحة على الاسواق المالية العالمية هي الاساس في نمو هذه الظاهرة حيث تؤدي الاسواق العالميۃ قدراً من نمو ظاهرة غسيل الاموال وبنسبة ٢٥% من حجم العمليات ، وما يفعل ذالك وينمي الظاهرةهوالمناخ الذي افرزته العولمة التي انشأت اسواق جديدة ليست لها موقع جغرافي ويصعب السيطرة عليها ، وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية ،واعلان بعض الدول قبول الاموال غير المشروعة وتقدم لها تسهيلات مقابل فوائد . فضلاً عن دور المصارف العالمية في تسهيل عملية تحويل الاموال مقابل الحصول على معدلات ربحية من دون رقابة او تمييز ضمانات من مصرف التجارة والائتمان العالمي ، وقد سماه البعض ((مصرف المحتالين والمجرمين العالمي)).(٦)

ثالثا :- الاثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الاموال :ان نمو واتساع حجم الظاهرة يعني ازدياد اثارها السلبية على الاقتصاد فان حجم الاثار السلبية ستكون كبيرة ومنها الاتي :-(٧)

١- تسهم في رفع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع حاد في الاسعار مما تزيد الفقراء فقراً والاغنياء من ابناء هذه الظاهرة غنى.

٢ - تعمل على اضعاف الدخل القومي الذي يعد مؤشراًعلى مستوى رفاهية المجتمع من خلال استنزاف الاقتصاد الوطني وعدم توجيه تلك الاموال الى الاستثمارات المحلية التي من شانها زيادة الطاقة الانتاجية .

٣ - ضعف القطاعات الانتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار وبالتالي سيطرة منتجات الدول الاجنبية على الاسواق المحلية .

٤ – هروب الاموال الى الخارج وهذا من شانه زيادة الاختلال بين الادخار والاستهلاك .

٥ – يسهم في عدم استقرار الاسواق النقدية والمالية مما يضعف قيمة العملة.

((المحور الثاني : الفساد الإداري والمالي في العراق))

مفهوم الفساد : الفساد في اللغة هو العطب والتلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الصلاح ، وقد وردت كلمة الفساد في القران الكريم في خمسين اية تضمنت شتى انواع الفساد مبينة خطورته ونتائجه السيئة وحذرت المفسدين وحسب قوله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

((كلوا واشربوا من رزق الله ولاتعثوا في الارض مفسدين)) سورة البقرة أية (٦٠) .

((ويسعون في الارض فسادا والله لايحب المفسدين)) سورة المائدة الاية (٦٤).

((ولاتبخسوا الناس اشياءهم ولاتعثوا في الارض مفسدين)) سورة الشعراء الاية (١٨٣).

تعريف الفساد الاداري : يعرف صندوق النقد الدولي الفساد الاداري في تقريره الصادر عام ١٩٩٦ بانه (سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص يتحقق فيما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة او يطلبها ويستجديها اويبتزها. ويمكن التركيز على اربع اتجاهات من الناحية التحليلية يركز كل منها على احد جوانب الفساد وعلى النحو الاتي :

١ – **الاتجاه الاول** : ويركز على الوظيفة العامة فالفساد الاداري هو خروج الموظف عن مقتضيات الوظيفة العامة والقواعد المحددة لها التي تعين عليه الالتزام بها رغبة في تحقيق نفع له على حساب هذه الوظيفة.

٢ – **الاتجاه الثاني** : يركز على ادخال منطق السوق على الوظيفة العامة لقيام المواطنين بدفع اسعار عالية في الحصول على المنافع المرغوبة للسلع والخدمات التي تقدمها المرافق الحكومية.

٣ – **الاتجاه الثالث** :ويركز على المصلحة العامة ،وممارسة الموظف للسلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

٤ – **الاتجاه الرابع** : ويركز على السلوك الاخلاقي ، الخروج عن القواعد والمعايير الاخلاقية لتحقيق مأرب خاصة غالبا ما تكون على حساب المصلحة العامة.

و يعرف الفساد بوصفه اساءة في استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية . ويعد العقبة الاساسية في طريق التنمية وبناء المؤسسات الديمقراطية ،اذ يسهم في اضعاف هذه المؤسسات ويؤثر في نظام النزاهة الوطني ، ويشكل خرقا للقواعد القانونية ويضعف الثقة العامة بالحكومة وشيوع اللاعدالة ، ويؤدي الى تشو يه البنى الاقتصادية والسياسية واضعاف النسيج الاجتماعي ويؤدي الى ظهور حالة عدم الامان لدى الدولة وذلك اخطر اشكال الفساد وهو يرتبط الى حد كبير بخرق وانتهاك الحقوق الانسانية وفي نشر ثقافة اللاعقاب.

أنواع الفساد : يتخذ الفساد انواعا واوجه عديدة منها الكذب ،الرشوة، التهرب من الضريبة، استغلال الاخرين ، سوء استعمال السلطة، هدر المال العام ، الوساطة ، الحصول على نسب من العقود او المناقصات الرسمية ،التلاعب بالارقام والبيانات المالية ،توظيف الاموال العامة لمصلحة فرد او مؤسسة ، المشاريع والشركات الوهمية .

أسباب ظاهرة الفساد الوظيفي ودوافعها : ان الفساد الاداري موجود على امتداد المكان والزمان في القطاع العام والخاص بسبب الاتي :

١ – الارباح الخيالية الناجمة عن استثمار الموارد الطبيعية كالنفط مثلا الذي حقق ارباح خيالية للشركات اللنفطية مما يدفعها على دفع الرشاوي لبعض المسؤولين للحصول على امتيازات التعاقد.

٢ – كثرة القيود الادارية مثل قيود التجارة الخارجية المتصلة بحصص الاستيراد والتصدير، ومنح القروض وتعدد اسعار الصرف وهذه القيود تسهل الطريق امام المسؤولين لاخذ الرشاوي.

٣ – تمتع كبار المسوؤلين بصلاحيات واسعة في ظل هشاشة المحاسبة والمساءلة.

٤ – الفقر المدقع وتدني الدخول الفردية وانعدام الرعاية الاجتماعية.

٥ – تراخي قانون العقوبات وهشاشته، فضلا عن عدم نزاهة الجهاز القضائي.

٦ – ضعف السلوكيات الوظيفية في ظل غياب المحاسبة الصارمة .

٧ – ضعف الرادع الديني سيما في المجتمعات العربية والاسلامية.

٨ – العادات والتقاليد والاعراف السائدة في بعض المجتمعات التي تبرر الفساد والسرقة.

من خلال ما تقدم لايمكن ان نفسر ظاهرة الفساد من زاوية ادارية فحسب وانما تتخطاه الى الجانب السياسي ، حيث تقبع جذور الفساد ويكون اكثر حجما وخطورة بين اوساط بعض كبار المسوؤلين الذين بيدهم ابرام العقود الحكومية وقرار منح الامتيازات للشركات الاجنبية والوطنية بطرق غير مشروعة.

الفساد الإداري والمالي في العراق : لقد نمت هذه الظاهرة سريعا في العراق سيما بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم والاخلاق في المجتمع العراقي وغياب الدولة بكل مؤسساتها لفترة غير قليلة ،وغياب المساءلة و الشفافية وتداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية وعدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك جاء هذا بعد ان خرج العراق من حروب وحصار مدمر استمر لمدة (١٣) سنة وما نجم عنه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتضخم وبطالة وغير ذلك. ومن خلال استقراء ظاهرة الفساد في العراق نجد انها نمت بشكل سريع جدا بسبب عوامل داخلية واخرى خارجية ،وان الاسباب الداخلية المتمثلة بالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي كانت بمثابة الارض الخصبة لنمو واتساع هذ هالظاهرة في العراق بعد ان تم تغذيتها بالفساد المستورد الذي جاء به المحتل وما رافقه من عقود ومشاريع وهمية ، فضلا عن دخول عدد كبير من المفسدين والشركات وغير ذلك وانكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية.

((المحـــور الثالـث : العلاقة بين جرائم الفساد وغسيل الأموال والإرهاب))

أولا: علاقة ظاهرة الفساد بغسيل الاموال : ان ظاهرة غسيل الأموال تولد من رحم ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتنمو وتترعرع تحت خيمة الفساد ولكي تستمر الظاهرة عليها ان تحافظ على خيمتها وخصوبة ارضها و مناخها، لذلك فان جزء من الأموال القذرة تذهب لتخريب الجهاز الاداري والمالي للقطاع العام كرشاوي تدفع الى اصحاب العلاقة، واحيانا حتى الجهاز القانوني من خلال تشريع قوانين خاصة بفئة معينة او تعطيل قوانين والعمل بكل الوسائل الممكنة لاستمرار ونمو هذه الظاهرة وبذلك ستسهم في تعميق ظاهرة الفساد. ولهذا نجد ان المنظمات العالمية قد صنفت العراق في المرتبة ال رابعة في الع الم ضمن دول الفساد الاداري والمالي، ولما لهذه الظاهرة من مخاطر

اقتصادية وسياسية واجتماعية . وبالعكس فان الفساد المالي والاداري سيسهم هو الاخر في نمو ظاهرة غسيل الاموال بسبب اختيار الاشخاص الذين لايمتلكون المؤهلات الاخلاقية والعلمية والموضوعية لاحتلال مواقع في القطاع العام ، وضعف القوانين والتشريعات والانظمة والمساءلة التي تحد من هذه الظاهرة . حيث يقوم البعض من ضعاف النفوس في القطاع العام باعلام اصحاب الاموال القذرة عن مناقصات ومشاريع وهمية واستثمارات وعطاءات وتغيير بالقوانين والانظمة وعقود استيراد وتجهيز وغير ذلك .

ثانيا : علاقة ظاهرة غسيل الاموال بالارهاب : عند انتهاء الالفية الثانية وبداية الالفية الثالثة برز مصطلح الارهاب عالميا واخذت العديد من دول العالم المتقدم وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية بالحديث عن الارهاب العالمي وارتباطة بالامن القومي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وربط الارهاب بالاستقرار ال عالمي ، واخذت وسائل الاعلام بالحديث عن الارهاب لاسيما بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية التي اعطت لمصطلح الارهاب اطاره الدولي ،وقيام العديد من المختصين باعداد الدراسات والندوات والمؤتمرات الخاصة بالارهاب . وقد اتضح ان مصطلح الارهاب ماهو الا صناعة غربية امريكية بالدرجة الاولى وتم اختبارها في امريكا في ١١/ايلول/٢٠٠١ بالتالي، فان صناعة الارهاب تضاف الى مجموعة من الصناعات السابقة (صناعة الجوع ، صناعة الموت وصناعة الخوف ...) والمراد من هذه الصناعات تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد نجحت صناعة الارهاب عالميا بفضل الاعداد الجيد لها والتهيئة الاعلامية والسياسية ، فضلا عن تدوير الاقتصاد العالمي والعولمة التي حولت العالم الى قرية صغيرة . ومما يجدر الاشارة اليه ان نيويورك تعد العاصمة الاولى في تبييض الاموال تليها لندن ومن ثم الدول الثلاث النمسا وسويسرا ولوكسمبورغ، لذا فأن العديد من دول اوربا الغربية تطالب هذه الدول الثلاث بضرورة الشفافية وكشف العمليات المصرفية في بنوكها .

ولو نظرنا الى حجم الاموال التي تم تبييضها نجد انها تضاعفت للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ مقارنة بالمدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ بسبب توفير البيئة الحاضنة لظاهرة غسيل الاموال والمتمثلة بالارهاب العالمي الذي خلق العديد من مناطق التوترات والحروب في العالم التي خلقت حالة عدم الاستقرار العالمي، ولذلك فقد تضاعفت التجارة بالمخدرات والاسلحة والتهريب والمتاجرة باعضاء الانسان والقرصنة البحرية وتجارة الاطفال والنساء والاثار وغير ذلك .

وربما البعض يتسأل عن العلاقة بين الارهاب وظاهرة غسيل الاموال عالميا ، ان ما يسمى بالارهاب العالمي وما اشيع على انه يهدد الامن والاستقرار العالمي والذي تزامن مع خلق مناطق صراع وتوترات عديدة في الع الم ،

فضلا عن الحروب التي شهدتها العديد من مناطق العالم في اوربا الشرقية واسيا وافريقيا وما نجم عن ذلك من خلق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهذه من شأنها خلق الجو المناسب لنمو ظاهرة غسيل الاموال عالميا ومما يؤكد ذلك ان الظاهرة قد نمت بشك ل كبير جدا خلال العقد الاول من الالفية الثالثة من حيث كميات الاموال القذرة التي يتم غسلها سنويا او من خلال تنوع مصادرها والسرعة التي تتم بها عملية الغسيل .

و يعد موضوع غسيل الاموال والارهاب من اعقد المواضيع واخطرها وذلك للتشابك والترابط بينهما مما حدا بالعديد من الدول الى تبني العديد من الستراتيجيات وعقد المؤتمرات والندوات لتنسيق الجهود الدولية ، فقد عقد بالقاهرهمؤخراً مؤتمر على مدار يومين بعنوان <المؤتمر الدولي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب >ناقش أبعاداً عدة لقضية غسيل الأموال بمشاركة عربية وأجنبية، إلا أن رئيس اتحاد المصارف العربية جوزيف طربية قد استعرض أبعاد القضية على الصعيد الدولي ودور اتحاد المصارف العربية في مواجهة الظاهرة إلا أنه في ختام كلمته قدم طروحات ثلاث رأى أنها ضرورية لخلق مبادرة مشتركة لتحصين الأجهزة المصرفية في العالم العربي لمواجهة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذه ا لطروحات هي : (٨)

– إنشاء آلية عربية مشتركة تضم المرجعيات المالية والمصرفية بهدف تنسيق المكافحة الجماعية لتبييض الأ موال وتمويل الإرهاب، بحيث تتعامل هذه الآلية مركزياً مع مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

– إنشاء مركز عربي لتسوية شتى المدفوعات البينية العربية، لتقليل إمكانية تسرب أموال ملوثة من الأسواق الدولية والإقليمية إلى الأجهزة العربية المالية والمصرفية .

– تصم يم وتنفيذ حملة إعلامية عربية مشتركة يكون هدفها الأساس إحاطة المجتمع الدولي باستمرار بكافة التطورات الإيجابية التي تحصل في المنطقة العربية ومؤسساتها المصرفية والمالية لمؤازرة الجهود الدولية الرامية إلى تدعيم الاستقرار ومحاربة كل أنواع العمليات المالية غير المشروعة ، فضلا عن المؤتمر الذي عقد في دولة البحرين للفترة من ٢٠٠٩/٦/٢٩ لغاية ٢٠٠٩/٧/٢ تحت عنوان (ورشة عمل تدريب المقيمين لأنظمة مكافحة غسيل الأموال)(٩) . والذي اهتم بتقويم قوانين الدول الخاصة بذلك بعد دراسة الثغرات الموجودة فيها وتطبيق التوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة غسيل الأموال ، والتوصيات التسعة الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب . ولأهمية الموضوع وخطورته ونظرا لاستهداف الدول العربية الغنية منها والفقيرة وكونها بيئه ملائمة لغسيل الأموال فقد اهتمت دول الخليج العربي بالدرجة الاولى بموضوع الإرهاب وغسيل الأمو ال وقد تم إنشاء منظمة تسمى مجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقرها في البحرين للتنسيق مع منظمة ايجمونت لتبادل المعلومات المالية والتي مقرها في فيينا لان هذا الموضوع يحتاج الى تعاون دولي .

نستنتج مما تقدم ان هناك منظومة من العلاقات المتشابكة بين الجرائم الثلاث تمثل جريمة الفساد الاداري والمالي راس المثلث الذي يغذي جريمتي الارهاب وغسيل الاموال وبالوقت نفسه تعمل هاتين الجريمتين على دعم جريمة الفساد الاداري والمالي باعتبارها البيئة الحاضنة التي تنمو بظلها هاتين الجريمتين .

اما جريمة غسيل الاموال فهي الاخرى سوف تدعم الارهاب وتقدم له الدعم المالي باعتبار الارهاب .اساس خلق حالة عدم الاستقرار الذي يعد الارضية التي تنطلق منها عمليات الاموال القذرة والشكل البياني الاتي يوضح ذلك .

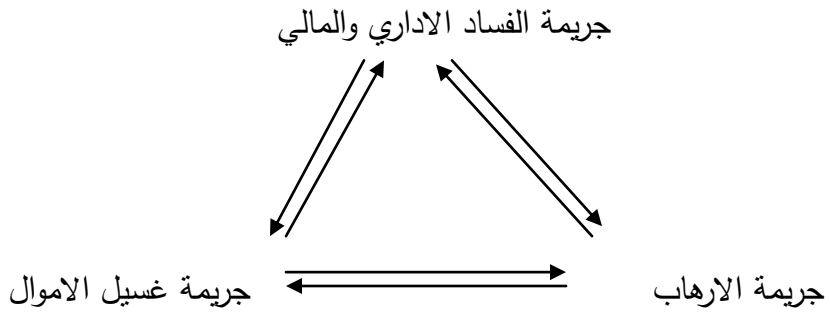

((المحـــور الرابـــع : جريمـــة غسيـــل الأموال في العـــراق))

اولا:- عوامل ظهور الجريمة : يمكن القول ان هذه الظاهرة لم تكن مالوفة ومعروفه في العراق وان وجدت فهي حالات فردية لا يمكن النظر اليها والتعامل معها على اساس انها ظاهرة ملموسة ومعروفه الا انه في عقد التسعينات بدا الحديث عن هذه الظاهرة ولو بشيء محدود بسبب ضعف قدرة القطاعات الانتاجية على توفير السلع والخدمات مما نشأ بما يسمى بالسوق السوداء وعمليات تهريب نفط وسلع من العراق وشركات وهمية (سامكو) بسبب الحصار الاقتصادي .اما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وما شهده العراق من غياب للحكومه بكل مؤسساتها وما خلفه الاحتلال

من تدمير للبنى التحتية وانكشاف السوق العراقية ادى ذلك الى ان يكون العراق بيئة ملائمة لوقوع الجرائم من جهة وغسيل الاموال من جهة اخرى .

وبالامكان تصنيف ذلك الى:- (١٠)

١- **البيئه الداخلية** :حيث هيأت الاجواء بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وغياب الدولة بكامل اجهزتها ومؤسساتها الى ولادة هذه الظاهرة وبالهواء الطلق لغياب دولة القانون والاجهزة الرقابية وسياسة الاغراق والسوق السوداء وانكشاف السوق العراقية امام الاسواق العالمية بما فيها سلع جديدة ورديئة ، فضلا عن فتح الحدود العراقيه مع العالم بدون قيد او شرط ويدعم ذلك سهولة تداول الاموال وتحويلها الى الخارج بفضل السياسة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي والخاصة ببيع العملات الاجنبية بالمزاد العلني من جهه وانتشار مكاتب الصيرفه من جهه اخرى ،جعل من السهل جدا القيام بغسيل الاموال وتحويلها الى الخارج وبشكل رسمي وقانوني. فضلا عن ضعف القطاعات الانتاجية على توفير السلع والخدمات وتوقف العديد من الانشطة الاقتصادية اما بسبب التخريب او التدمير أو المواد الاوليه او انقطاع التيار الكهربائي ،كل هذا ادى الى فتح الباب امام ضعاف النفوس لتوسيع نشاطهم ضمن الاقتصاد الجرمي، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والا نفلات الامني وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم للعمل بها وشيوع تجارة الممنوعات والسلع غير الخاضعة للرقابة وتزايد معدلات الجريمة بكل انواعها.

٢- **البيئة الخارجية** : لقد تفاعلت مكونات البيئة الداخلية مع مكونات البيئة الخارجية لخلق بيئه ملا ئمة لولادة ونمو ظاهرة غسيل الاموال في العراق حيث ان عملية سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد انكشاف السوق العراقية ادى الى تكوين الارض الخصبة لهذه الظاهرة وان العالم يشهد تطوراً ملموساً في هذه الظاهرة فاصبح العراق الملاذ الامن للقيام بالجريمة او غسل الاموال من قبل الم افيا العالمية ، فضلا عن الاسواق الجديدة التي انشئت في العالم بظل العولمة وليس لها موقع جغرافي يمكن السيطرة علية وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية في العالم واعلان بعض الدول قبولها الاموال غير المشروعة وتقديم التسهيلات لها مقابل فوائد عالية مما يمكنها من الحصول على ربحية عاليه دون رقابة ومسألة قانونية.

ثانيا : دور البنك المركزي العراقي في ظاهرة غسيل الاموال : تشيرمعظم الدراسات والتقاريرالعالميةالى ان عملية غسيل الاموال تتم عبر سلسلة من العمليات المصرفية حصرا والمتمثلة بالايداع والتغطيةوالدم ج لذاتعدالمصارف الحاضنةالتي تتم فيهاعملية غسل الاموال.تحصل هذه الظاهرة في المصارف العالميةالمتقدمةالتي تمتلك الامكانيات

الفنية والعلميةوالتكنولوجيةوالمعلوماتيةوالادارية وتحصل خلال فتره زمنيةقصيرةمما يشيرالى وجودحالة فساداداري ومالي وسياسي في هذه المصارف والا كيف تحصل في مصارف عريقةومتطورة غسل اكثرمن(٢)تريليون دولار سنويآ.

اما في العراق فالعملية تختلف كليآعماتحصل من عمليات غسل في الدول المتقدمة فأن عملية الغسل قد لاتدخل ضمن سلسلة العمليات التي تمربهافي المصارف المتقدمة وانما من خلال استغلال عمليةالمزاد العلني للبنك المركزي العراقي والاليةالمعتمدةفي ذلك، فضلا عن حالة الفساد الاداري والمالي التي تعاني منها المصارف الحكومية والتجارية والمتمثلة في اعطاء ضمانات تبين الملا ءة المالية لعملاء المزاد العلني . ففي الوقت الذي نعظم فيه دور المزاد العلني للبنك المركزي في الحفاظ على سعر الصرف واستقراره واهمية ذلك في استقرار السوق العراقية وتشجيع الاستثمار المباشر وغير ذلك ، الا ان الالية التي اعتمدت تم استغلالها في غسل الاموال وتهري بها الى الخارج وقد بلغ معدل مبيعات المزاد (١٠٠) مليون دولار يوميا وان معدل التحويل الخارجي المباشر (٧٠%)يومياوهذا يعني تحويل(٧٠)مليون دولار يوميا واذا ما اخذنا معدل انتاج وتصدير النفط ،المصدر الوحيد للعملات الصعبة ومعدل السعر العالمي فان ايراد العراق (٢٠٠) مليون دولار يوميا وهذا يعني ان العراق يخسر يوميا اكثر من (٣٠%)من ايراداته من العملة الصعبة بحجة تلبية استيرادات النشاط الخاص، لكننا نعتقد بعدم صحة تلك الحجة ، فهي تهريب رسمي للعملات الصعبة وهي عملية غسل للاموال. ومما تجدر الاشاره اليه هو ضعف فاعلية ودور البنك المركزي العراقي في قيادة وتنظيم عمل شركات الصيرفة التي تقوم هي الاخرى بعملية غسل الاموال من جهه وتهريبها الى الخارج من جهه اخرى ولانعرف ماهي الالية التي تعتمدها في ظل غياب شبه تام للتعليمات والضوابط في عملية التحويل، فضلا عن ضعف رقابة البنك المرك زي على عملها وعدم امتلاكها لقاعدة معلومات عن الاشخاص الذين يحولون اموال الى الخارج او الذين تاتي اليهم الاموال من الخارج فقد تكون تلك الاموال القادمة من الخارج لتمويل عمليات ارهابية وغير ذلك .

فقي الوقت الذي نشير فيه الى بعض السلبيات التي ترافق عمل البنك المركزي في هذا المجال فاننا لانشكك على الاطلاق بهدف البنك المركزي ودوره النقدي والاقتصادي ولكن العيب في الالية التي اعتمدت والتي استغلت في عملية غسل الاموال ، فضلا عن ضعف اهتمام البنك المركزي بعملية غسل الاموال وان الشعبة المشكلة لهذا الغرض غير مفعلة حسب علمنا، فضلا عن ان سعرف صرف الدينار العراقي المنخفض تم استغلاله لتحويل اكبر كمية ممكنة من العملة العراقية الى الدولار ،فبدلا ان يكون سعر صرف الدينار عامل قوة للاقتصاد العراقي استغل في جانب غسل الاموال وتحويل العملات الصعبة الى الخارج .

اما عن مصادر الاموال غير المشروعة في العراق :

هناك العديد من المصادر التي تصب في وعاء الاموال غير المشروعة في العراق من اهمها الاتي :- (١١)

- سرقة المصارف والبنوك بعد احتلال العراق والتي قد تمثل نسبة عالية في تكوين وعاء غسيل الاموال في العراق.
- الاموال المتاتية من سرقة وتهريب الاثار الثمينة وبيعها في الاسواق العالمية
- تهريب المكائن والالات والمعدات والمصانع الى الخارج .
- تهريب النفط ومشتقاته .
- الغش الصناعي والتجاري بعد انكشاف السوق العراقية وغياب دورالدولة ومؤسساتها .
- عصابات السرقات والخطف .

- الاموال المخصصة لاعادة الاعمار التي تتجه نحو اقامة مشاريع وتقديم خدمات وهمية
- المتاجرة بالمخدرات
- الرشوة والفساد الاداري ،والتربح من الوظائف العامة
- الاموال التي كانت بذمة مسؤولي المالية في بعض مؤسسات الدولة خلال الحرب الاخيرة .
- الشركات الوهمية .

ثالثا :- الاثار الاجتماعية والاقتصادية لغسيل الاموال في العراق

أ -الآثار الاجتماعية: لقد ادت ظاهرة غسيل الاموال في العراق الى بروز جملة من الاثار السلبية على صعيد المجتمع العراقي ومنها :(١٢)

١- -تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية التي كان يشار لها بالبنان في العراق وتخريب النسيج الاخلاقي .

٢- -ظهور حالات الاختطاف والاغتيالات حتى بعد دفع المبالغ المالية .

٣- اختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكل ة الفقر وتدني مستويات المعيش ة للغالبيه العظمى من ابنا الشعب العراقي .

٤- -ساهمت في انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الاداري والرشوة وغير ذلك .

٥- -ساهمت في تخفيض المستوى المعاشي المواطنين من خلال توفير السلع والخدمات المغشوشه والتي تباع باسعار مقاربه لمستويات الدخول ولكنها لم تدم طويلاً مما تصبح عبء على المستهك نفسه.

٦- تخريب المجتمع من خلال تجار ة المخدرات والذي كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ يعد من البلدان الخالية من استخدام المخدرات ولايوجد مايشير الى عكس ذلك .

٧- ازدياد معدلات الجريمة في العراق وتنوعها وتشابكها (سياسيه اقتصادية امنية . .

٨ - ان الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية - يتم الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العمل الإنتاجي وبالتالي تزداد البطالة فضلا عن انتشار نوادي القمار والأعمال اللا إنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة.

ب -الآثار الاقتصادية : هناك مجموعة من الاثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها ظاهرة غسيل الاموال منها الاتي:-

١- ان الظاهرة ادت الى اضعاف الدخل القومي من خلال مايأتي :-

- استنزاف رؤوس الاموال (العملات الصعبة) التي تمت سرقتها من المصارف وتحويلها للاستثمار في خارج القطر.

- الاثار الناجمة عن تهريب المكائن والالات والمعدات والمصانع الى خارج العراق وبيعها باسعار منخفضة وهي تمثل راس مال ثابت ومهم .

- المساهمه في تعطيل المشاريع الصناعية مما افقد البلد طاقتة الانتاجية التي هي اصلاً منخفضة .

- ضعف القطاعات الانتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار.

٢- ان هروب رووس الاموال الى الخارج ادى الى اختلال التوازن بين الادخار والا ستهلاك وهذا سيجعل الدوله ملزمة بالتحويل الخارجي مما يزيد من المديونيه

٣- عدم الاستقرارالنقدي والخوف من تقلبات مستقبلية مما يعني قيام الافراد بشراء العملات الاجنبية وادخارها داخل او خارج العراق .

٤- سوء توزيع الدخل وتركزه بيد فئة طفيلية قليلة اثر سلبا في العدل الاجتماعي .

٥- ان ادخال السلع المغشوشة الى السوق العراقية ادى الى قتل الصناعة الوطنية وفقا لمبد أ ابن خلدون (السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة) .

رابعا :- العلاقة بين جريمتي الفساد و غسيل الاموال : هناك علاقة عضوية بين الجريمتين وكما مر ذكره انفاً ، وهناك دوافع واهداف سياسية واخرى اقتصادية تقف وراء تخصيص جزء من الاموال القذرة لتمويل الفساد الاداري والمالي في العراق وكالاتي :-

الأهداف السياسية : ان توجيه جزء من الاموال القذرة لتمويل الفساد الاداري والمالي الهدف منه زعزعة الامن والاستقرار السياسي في العراق ، فقد يكون نتيجة لصراعات سياسية دولية ومباراتها على الساحة العراقية ، وقد تكون ناتجة عن صراعات بين حركات سياسية قد يكون البعض منها في العملية ا لسياسية . او داخل الحكومة او البعض منها خارج الدولة الغرض من ذلك افشال حتى البرنامج السياسي للحكومة .

الاهداف الاقتصادية : ان خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تغذية وتفعيل الفساد الاداري والمالي يهدف الى بلوغ الاهداف الاقتصادية الاتية :-

١ - استمرار تهريب النفط وما ينجم عن ذلك من الحصول على ملايين الدولارات .
٢ - تعطيل الاستثمار المحلي المباشر وهروب رؤوس الاموال الى الخارج .
٣ - تعطيل اعادة الاعمار
٤ - انشغال الحكومة بالامن بعيدا عن التنمية واعادة الاعمار.
٥ - ان ضعف الانتاج الوطني يعني استمرارعملية الاستيراد من الخارج وما يرافق العملية من استيراد سلع رديئة ومغشوشة والنتيجة حصول التجار على ارباح كبيرة جدا .
٦ - لا يمكن حصر الآثار الخطيرة للاقتصاد الجرمي، غير انه ووفقا لنتائج العديد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال فإن الاقتصاد الجرمي يتسبب بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي من خلال دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي من أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن واضعي تلك السياسات سيواجهون في إطار عملهم على تصميمها مؤشرات غير واقعية مما سيؤدي إلى وجود سياسات مختلة، واختلال الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم خلق

مشكلات وتشوهات اقتصادية جديدة، فضلا عن تأثيره السلبي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، لأن معظم المعاملات في الاقتصاد الجرمي تتم بالشكل النقدي المباشر، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات المنخرطين في جريمة غسيل الاموال ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وما يؤكد ذلك ازدياد الطلب على الدولار في مزاد البنك المركزي العراقي وهو ما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية، بسبب زيادة اعتماد التعاملات على الأساس النقدي، والتي تشكل في حقيقتها احتياطيات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطةالنقدية.

((الاستنتاجات والتوصيات))

أ : الاستنتاجات:

١- ان ظاهرة غسيل الاموال في العراق حديثة الولادة الا انها تنمو بشكل سريع بسبب ملائ م ة البيئة الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة .

٢- عدم وجود قوانين وتشريعات تحد من هذه الظاهرة في العراق .

٣- عدم وجود المؤسسات ذات العلاقة بهذهالظاهرة.

٤- لقد تصدرت تجارة المخدرات المرتبة الاولى في غسيل الاموال في العالم بينما في العراق كان لسرقة المصارف والبنوك وتهريب النفط المرتبه الاولى .

٥- ان انكشاف السوق العراقية ساهم هو الاخر في غسيل الاموال في العراق

يساعد في ذلك انفتاح الحدود مع دول الجوار وبدون أي عائق امني او مالي او اداري او قانوني.

٦- اظهرت الدراسة ان بعض مكونات وعاء الاموال القذرة هي سرقات المصارف والبنوك وتهريب المكائن والالات والمعدات والمصانع والمعامل والاثاروالنفط والرشوة وهذه حاله نادرة في حين لم نلحظ ذلك في الدول الاخرى .

٧- هناك اهتمام عالمي وعلى صعيد كل دولة للحد من هذه الظاهرة من خلال التشريعات والقوانين والانظمه واجهزة الرقابه وغير ذلك وهذا ضعيف في العراق.

٨- لقد اطلقت تسمية غسيل الاموال على انه آفة خطيرة... وام الجرائم وذلك لاثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .مما يتطلب تظافر الجهود للخلاص من هذه الافة الخطيرة .

٩- وضحت الدراسة النمو المضطرد لهذه الظاهرة والتي تقدر ٦٠٠ - ١٥٠٠ مليار دولار سنويا وتمثل مايساوي ناتج تجارة الدول النفطية.

١٠- اكد البحث ان امريكا تتصدر دول العالم من حيث الاموال القذرةالتي يتم غسلها سنويا والتي تقدر ٣٠٠ مليار دولارسنوياً.

١١- ضعف المؤسسات المالية والنقدية العراقية من حيث كوادرها العلمية والفنية والادارية وكذلك ضعف قوانينها وتشريعاتها وبالتالي مساهمتها في تنامي ظاهرة غسيل الاموال .

١٢- بامكان الافراد والشركات الوهمية تحويل مايريدون تحويله من عملات صعبه من والى العراق عبر اجهزة الصيرفة الخاصة والتي لارقيب عليها ولايوجد مايمنعها او ينظم عملها .

١٣- ان ظاهرة غسيل الاموال تؤدي الى تفشي الجريمة وانعدام الامن مما يعني وجود اعباء مالية تتحملها الحكومات لمحاولة الحفاظ على الامن باعتباره احد الركائز الاساسية للرخاء والتنمية.

١٤ - توصل البحث الى كشف العلاقة الستراتيجية بين الجرائم الثلاث ، الفساد الاداري والمالي وغسيل الاموال والارهاب .

ب:- التوصيات:على ضوء النتائج التي توصل اليها البحث والذي كشف عمق الترابط والتشابك والتعقيد بين جريمتي الفساد و غسيل الاموال مما يتطلب جهود معظم موسسات الدولة وان لاتقتصر العملية على ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ،لذا فاننا نوصي بالاتي :-

اولا: التوصيات الخاصة بمجلس الوزراء:

١- تشكيل هيئة متخصصة بغسيل الاموال للتنسيق وتفعيل العمل بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ترتبط بمجلس الوزراء ورفدها بالكوادر العلمية والفنية والادارية ، ولها صلاحيات مطلقة تعمل على عدم وقوع الجريمة من جهة وكشف مرتكبي الجرائم السابقه من جهه اخرى على ان تشمل الكوادر العلمية من المختصين بالسياسة النقدية و المالية والتجارية والصناعية والعدل وحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني .

٢- المستوى التنظيمي ويتمثل في اصدار الانظمة والقوانين لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال ، وتفعيل دور الجهات الرقابية و القضائية ومنح صلاحيات تجريم ومعاقبة المؤسسات المالية المتورطة ومصادرة الاموال ومعاقبة الجناة وتطوير الاجراءات القانونية التي تنظم انشطة البنوك والمؤسسات المالية والشركات .

٣- العمل بكل الوسائل الممكنة للقضاء على الفساد الاداري والمالي ويمكن ان يتم من خلال الاتي :

أ - ضرورة اجراء وقفة تقويمية للجهاز الاداري في كل دوائر الدولة يتم من خلاله ابعاد كل من لايحمل شهادة تؤهله لموقعه الاداري ، فضلا عن ابعاد ومحاسبة كل من تثبت حمله لشهادة مزورة .

ب - اجراء تقويم موضوعي وعلمي للجهاز الاداري وعلى كل المستويات ممن لديهم صلاحيا ت توقيع العقود التجارية وعقود اقامة المشاريع الاستثمارية والخدمية ..وغير ذلك شرط ان تعتمد الم ؤهلات العلمية والنزاهة اساسا لذلك .

ت - الايعاز الى كافة الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة بضرورة توسيع لجان البيع والمشتريات والعقود والمناقصات وفتح العطاءات واستلام الاعمال، على ان تضم اعضاء من وزارات ودوائر اخرى معنية بالشأن نفسه.

ث - الايعاز الى هيئة النزاهه بضرورة تفعيل دورها الرقابي والتنسيق العالي مع ديوان الرقابة المالية من جهة و القضاء العراقي والبرلمان ومجلس الوزراء من جهه اخرى لكشف المتورطين بالفساد المالي وامكانية احالتهم للقضاء.

ج - الايعاز الى ديوان الرقابة المالية بضرورة كشف كل الانحرافات والخروقات المالية في دوائر الدولة واعلام مجلس الوزاء بذلك.

ح - اجراء وقفة تقويمية علمية وموضوعية لكل من تم ت اعادتهم الى الخدمة بعد الاحتلال على اساس انهم مفصولين سياسيا .

خ - اجراء تقويم سنوي لكل من يشغل منصب مدير عام صعودا من قبل الوزارة التي يعمل فيها ، فضلا عن تقويم ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.

د – اصدار فتوى دينية من المراجع الدينية وكل رجال الدين يتم من خلالها تحريم وتجريم كل ظواهر الفساد الاداري والمالي .

ذ – قيام شيوخ ووجهاء العشائر باصدار الفتاوى العشائرية الخاصة بجريمة الفساد وان يطرد من العشيرة ويرحل من داره كل من تثبت ادانته بالفساد باعتباره عار يلصق بالعشيرة.

٤– ونظرا لتشابك غسيل الاموال والفساد الاداري والمالي وتعقيداته وما يتطلبه من جهود دولية لاسيما دول الجوار لذا نوصي بقيام وزارة الخارجية وبتوجيه من مجلس الوزراء بمفاتحة دول الجوار لعقد مؤتمر لبحث الموضوع الخاص بغسيل الاموال .

٥–ضرورة انضمام العراق الى منظمة ايجمونت التي تعنى بغسيل الاموال والارهاب في العالم والتي مقرها في فينا.

٦– قيام الحكومة العراقية بالتنسيق والتعاون مع دول الجوار لوضع ألية للعمل بموجب توصيات ال (FATF) بشان غسيل الاموال :–

- على كل دولة ودون ادنى تاخير ان تتخذ الخطوات المناسبة التي تؤدي الى التطبيق الكامل لمعاهدة ف ينا وان تسرع فورا في التصديق عليها .
- يجب ان لاتكون قوانين السرية المتعلقة بالمؤسسات المالية عائقا نحو تنفيذ هذه التوصيات .
- ان يتضمن النظام الفعال لمكافحة غسيل الاموال تعاونا بين اطراف متعدده مع تعاون قانوني متبادل في الاستعلام والتحريات عن غسيل الاموال وكذلك فيما يتعلق بمحاكمة المتهمين وتسليمهم لحكوماتهم عندما يكون ذلك ممكنا .

ثانيا : التوصيات الخاصة بوزارة المالية والبنك المركزي.

١ – تنظيم ورقابة عمل شركات الصيرفة المنتشرة في العراق التي تعمل الان دون رقيب او مساءلة لخروج ودخول العملات الصعبة والاشخاص الذين يتعاملون معهم تحت ذريعة الحرية الاقتصادية.

٢ – رفع المستوى المالي والرقابي لل مصارف وذلك عن طريق تطوير الرقابة المالية من قبل البنك المركزي والجهات المتخصصة الاخرى على انشطة البنوك والشركات والتاكد من تطبيق القوانين والانشطة ومراقبة التدفقات المالية الداخلة والخارجة ورصد حركة الاموال غير المشروعة من خلال استحداث اليات عمل مصرفية حديثة تتضمن شفافية مصادر رؤوس الاموال وفي الواقع ذاته تحرص على سرية المعاملات من خلال التدريب والتطوير .

٣ – على الرغم من كل الايجابيات التي تحملها عملية بيع الدولار بالمزاد العلني للبنك المركزي العراقي والتي كان لها الفضل في استقرار سعر الصرف واهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد القومي ، الا انه اصبح من الضروري اعادة النظر بهذة العملية واعتماد الية جديدة تمنع من خلالها اصحاب الاموال القذرة من الوصول للمزاد حيث ان البعض منهم لايمتلك الملاءة المالية التي تؤهله للدخول للمزاد على الرغم من حمله لوثيقة الضمان والتي قد تكون م زورة او منحت له من قبل المصرف التجاري بظل الفساد . لان العملية الحالية تستغل من قبل البعض من اصحاب الاموال القذرة والتي تعد بمثابة تهريب رسمي للعملات الصعبة لاسيما سعر الصرف المنخفض جدا للدولار، فضلا عن انها افضل واسهل وسيلة لغسل الاموال القذرة لان عملية غسيل الاموال اتخذت صفتها الشرعية والقانونية . والبحث عن اسلوب اخر من شانه ان يكون البنك المركزي اداة لخدمة الاقتصاد الوطني.

٤ – الاستفادة من الخدمات الالكترونية من خلال الاتي :-

- عندما تتلقى احدى الحاسبات عدة تحويلات مالية صغيرة بالطريقة الالكترونية لتحويلها بعد ذلك يقوم صاحب الحساب بعمل تحويلات كبيرة بالطريقة نفسها .
- العملاء الذين يودعون دفعات كبيرة وبشكل منتظم بما في ذلك الايداعات الالكترونية والتي لا يمكن تصنيفها على انها ايداعات بحسن نية او الذين يتلقون دفعات كبيرة وبشكل منتظم من دول تعد مروجة للمخدرات والانشطة غير القانونية .
- التحويلات الى الخارج التي تصل باسم عميد البنك او اية مؤسسة الكترونية من دون ان تمر بالحساب (اي لاتودع ثم تسحب من الحساب) غير مسموح بها اي يجب ان تسجل في الحساب وتظهر في كشف الحساب هذا على مستوى العمل المصرفي داخل الدول .

ثالثا: التوصيات الخاصة بالاعلام ومنظمات المجتمع المدني :

١– ضرورة منع هذه الفئة الضالة التي لاتريد خيراً للعراق من السيطرة على وسائل الاعلام (التلفاز والصحف والاذاعات لتخريب فكر المواطن).

٢– الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة هذه الظاهرة الخطرة مع الاخذ بالحسبان الخصوصية العراقية .

٣– ضرورة تنمية الثقافة الوطنية لدى المواطن سواء كان موظفاو مستهلكا من خلال منظمات المجتمع المدني واجهزة الاعلام .

((المصـــــــــادر))

١ – يونس عرب ،جرائم غسيل الاموال ، دراسه في ماهيتها و مخاطرها و الاتجاهات الدوليه لمكافحتها ، مجله البنوك الاردن ٢٠٠٤.

٢ – زهير سعيد الربيعي ، غسل الاموال ، الامارات العربيه المتحدة ، مكتبه الفلاح ٢٠٠٥.

٣ – د. سالم محمد عبود ، ظاهره غسيل الاموال في البيئه العراقيه الجديدة ، الاثار ، وسبيل مكا فحتها ،مجله اوراق عراقية العدد ٢ بقوز ٢٠٠٥

٤ – نجوى زكي ، عمليات غسل الاموال و كيفـية مكافحتها ، مجله النفط و الصناعه دوله الامارات العربيه المتحده العدد ٢٩ ، ٢٠٠٣

٥ – جون كاسار عمليات غسيل الاموال الدولية بحث مقدم الى ندوة الرياض .

٦ – د.اشرف شمس الدين ..تجريم غسيل الاموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة ط ٢٠٠١ .

٧ – عصام الترساوي اوراق عن غسيل الاموال .

٨ – مجلة الوعي الاسلامي – وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية. دولة الكويت ،٢٠٠٩/٩/٧ .

٩ – شبكةالانترنت http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=1412&issue=492

١٠ – د. بلاسم جميل خلف ، ظاهرة غسيل الاموال في العرا ق ، مفهومها واثارها وعلاقتها بالغش التجاري والصناعي ،المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ٢٠٠٦.

١١ – المصدر اعلاه نفسه .

١٢ – المصدر اعلاه نفسه.